

لا علاقة لخطوة سويسرا بالكشف عن الأموال المنهوبة.. فما السبيل

لاستردادها؟

خاص- جنان جوان أبي راشد

تجاوب السلطات السويسرية مع طلب وزارة المال اللبنانية إدراج لبنان ضمن لائحة الدول المعتمدة من قبلها لتبادل المعلومات الضريبية، ترددت أصداؤه في لبنان وكأنه يأتي في إطار تعزيز المطالب بالكشف عن الأموال المنهوبة المشتبه بوجودها في الخارج، إلا انه تبين لاحقا انها خطوة في اتجاه مكافحة التهرب الضريبي وتحصيل 10 في المئة على الفوائد المصرفية لإيداعات اللبنانيين في الخارج، ولن تُنفذ قبل العام 2021.

الاتفاق الذي صادق عليه البرلمان السويسري مع 18 دولة من بينها لبنان، شرحه لـ "المدى" الخبير القانوني ورئيس "مؤسسة جوستيسيا" بول مرقص، مشيراً الى ان ما يتم الحديث عنه محصور بالتهرب الضريبي بحسب معلومات من وزارة المال، موضحاً انه اصبح هناك في كل دول العالم نوعاً من التبادل الضريبي جرى تكريسه في لبنان في عدد من القوانين واحدها صدر في العام 2016، اضافة الى عدد من التعاميم صادرة عن مصرف لبنان تنظم هذا الموضوع، و اضاف ان سويسرا ستقوم بالتالي بالتصريح عن هذه الحسابات للدولة اللبنانية كي يصبح لبنان قادراً على استيفاء ارباحه من فوائد الإيداعات في الخارج.

وعن كيفية استرجاع الاموال المنهوبة من دول الخارج وما اذا كان الامر ممكناً أو مستحيلاً، أكد مرقص ان الامر بحاجة الى تعزيز التشريعات وتوحيد النصوص من خلال اقرار قانون الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الذي يناقَش في البرلمان، ويجب العمل لمنح هذه الهيئة الصلاحيات المنوطة بهيئة التحقيق الخاصة التابعة لمصرف لبنان والتي أعطيت في العام 2015 صلاحية التحقيق والاطلاع وتجميد الحسابات أو وضع اشارات على الحسابات وعلى العقارات في حال كانت هناك اختلاسات للاموال العامة او اثراء غير مشروع وفساد.

لكن والى حين اقرار قانون الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ما هي الخطوات الممكنة لاستعادة الاموال المنهوبة؟

يرى مرقص انه اذا كانت هناك فعلاً ارادة جامعة للدولة باستعادتها، ليس هناك ما يمنع في حال صدور حكم في لبنان ان يتم طلبها من الخارج او يتم على الاقل تتبّعها لمعرفة اين أصبحت، او وضع اشارات احترازية عليها، مؤكدا ان دون ذلك صعوبات، لكن في الوقت عينه هناك آليات تعاون دولية ولا سيما أن لبنان وقع اتفاقية مكافحة الفساد في العام 2009 وانخرط في منظومة تبادل تعقب الفساد السياسي. وشدد مجدداً على موضوع ارادة الدولة الجامعة ووجوب تعزيز القوانين الموجودة، لافتاً الى ان الكثير من الدول الافريقية استطاعت استعادة هكذا أموال.

ودعا مرقص النواب الى عدم التخبّط في اللجان المشتركة في العديد من النصوص المتعلقة بالسرية المصرفية او بأدونات الملاحقة او باسترداد الاموال المنهوبة او الفساد وقرار قانون الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

https://www.almada.org/%d9%84%d8%a7-%d8%b9%d9%84%d8%a7%d9%82%d8%a9-%d9%84%d8%ae%d8%b7%d9%88%d8%a9-%d8%b3%d9%88%d9%8a%d8%b3%d8%b1%d8%a7-%d8%a8%d8%a7%d9%84%d9%83%d8%b4%d9%81-%d8%b9%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%85%d9%88%d8%a7/?fbclid=IwAR1OHMh0u7NFMyd7_i3XKU32ddHeJ_jzdv-K_Trtao5RSqsfU0OpaslC6KI#